

جيه. بي. مورغان ينقذ البلاد

في خريف عام (1907م)، كان النظام المالي الأمريكي في الميزان؛ لقد جاءت حقبة من النمو القوي في أعقاب الكساد المرير الذي انحدر بالبلاد في عام (1903م) إلى وضع من المضاربة الطويلة والمحمومة، وعندما بدأ الاقتصاد بالتباطؤ وجدت الشركات التي أفرطت في التوسع صعوبة في الحصول على أموال، وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول فشل ممول من نيويورك في محاولة متهورة لاستملاك شركة النحاس المتحدة، الأمر الذي أدى إلى انهيار شركة احتكارية كبرى ومؤسساتين للوساطة، وأدى هذا إلى تهاافت على الشركات الاحتكارية والمصارف في نيويورك، حيث شكل المودعون القلقون صفوفًا طويلة في شوارع مانهاتن السفلى في محاولة لإنقاذ مدخراتهم، أدت ندرة النقود والائتمان إلى دمار الممولين الناجحين، وحتى إن أكبر المؤسسات وأهمها - بما فيها بورصة نيويورك - وجدت صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لتمويل عملياتها اليومية، وفي غياب جهة حكومية تستطيع مكافحة الأزمة المالية، فإن السلطات الرسمية كانت تراقب الوضع من وراء الكواليس لا حول لها ولا قوة.

وفي هذه المرحلة، تدخل الشخص الوحيد القادر على إنقاذ المشهد، وهو جون بايربونت مورغان الذي كان قياديًا بارزًا في ميدان مؤسسات الأعمال وأقوى رجل تمويل في البلاد، وكان أيضًا القوة الدافعة وراء مؤسسة الصلب الأمريكية وجنرال اليكتريك، وجاء مورغان مما يشبه وضع التقاعد وعمل على استعادة الانضباط إلى نظام شلته الأزمة، وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول وأوائل نوفمبر/تشرين الثاني من عام (1907م)، شكل رجل اللؤلؤ ستريت المحنك الذي كان له من عمره سبعون عامًا آنذاك فريقًا من كبار رجال المصارف في مكتبته الخاصة للعمل

كلجنة إنقاذ غير رسمية، ومن خلال جهد متكرر تمكن مورغان من جمع كمية ضخمة من النقود خلال ساعات لتقديم العون لإنقاذ حياة مؤسسات مثل بورصة نيويورك وحكومة مدينة نيويورك، وقبل تعميم ذلك في كل مكان، أقنع مورغان قادة المجموعات الاحتكارية بإنشاء صندوق إنقاذ لدعم زملائهم الذين يواجهون الضوائق المالية.

شكلت قيادة مورغان لهذا التوجه في وقت الأزمة آخر جهد كبير في سيرة امتدت من الحرب الأهلية إلى رئاسة وودرو ويلسون، وفي هذا الصدد يقول كاتب سيرته لويس كوري: «لقد كانت هذه أعظم لحظات مورغان والمقياس الأخير للقوة ونشوتها». وساعدت أعماله على إقناع عالم المال بالحاجة الملحة إلى وكالة منبثقة عن الحكومة المركزية - نظام الاحتياطي الفيدرالي - للتصرف على نحو ما كان يعمل لتوفير الاستقرار للنظام المصرفي والأسواق المالية الحديثة.

أزمة ثقة تتشكل في خريف 1907م

ولد جيه.بي. مورغان في عام (1937م)، وهو ينحدر من أجداد ويلزيين قدموا إلى مستعمرة خليج ماساشوسيتس في عام (1636م)، لقد كان والده جونيويس سبنسر مورغان مصرفياً عالمياً بارزاً اجتهد ليوفر لولده تعليماً من الطراز الأول ودخولاً سهلاً إلى عالم المال، بدأ جيه.بي. مورغان مسيرته المهنية في عام (1856م)، وفي العقود الأربعة اللاحقة استعمل خبرته المصرفية بوصفها رافعةً مكنته من السيطرة على مساحات واسعة من صناعة سكك الحديد في كلتي حالتها الازدهار والكساد؛ لقد كانت ممتلكاته واسعة الانتشار حتى إن صحيفة نيويورك تريبون كتبت تقول في سنة (1895م): «لم يبق إلا بعض المصالح المهمة في وول ستريت التي لا توجد لشركة جيه.بي. مورغان أند كومباني ارتباطات بها». لكن قيادة مورغان كانت أكثر تأثيراً من ممتلكاته، وبحلول مطلع القرن العشرين كان مورغان قد أثبت المرة تلو الأخرى أن في وسعه فرض النظام على أوضاع فوضوية، وتغيير صناعات بالكامل من خلال مجرد قوة الشخصية.

وفي خريف عام (1907م)، توجه مورغان إلى ريتشموند، فيرجينيا، لحضور مؤتمر الكنيسة الأسقفية الذي كان يعقد مرة كل ثلاث سنوات ويستمر لمدة ثلاثة أسابيع، وقد نزل في قصر استأجره لمدة ثلاثة أسابيع مقابل (5,000) دولار. وبالرغم مما كان يحيط به من مظاهر البذخ، إلا أنه لم يكن مرتاحاً؛ لقد تلقى سيلاً من البرقيات المزعجة من نيويورك تحذر من كارثة مالية وشيكة، وكتب الأسقف ويليام لورنس الذي كان يحضر المؤتمر أيضاً، بهذا الشأن يقول: «إذا جاءت إحدى البرقيات في أثناء تناوله الطعام، كان يفتحها ويقرؤها، ثم يضع كفيه على الطاولة، وهي عادة عرف بها، وينظر إلى الأمام بعينين ثابتتين وتفكير عميق لبضع دقائق».

أنهى مورغان باللأئمة جزئياً على الرئيس ثيودور روزفلت (كاسر الاحتكارات العظيم) في تدهور بيئة الأعمال؛ لقد كانت إدارة الرئيس روزفلت في السنوات السابقة تناصب كثيراً من أكبر المؤسسات التي كان يهيمن عليها مورغان وحلفاؤه العداء الصريح، وكان الرئيس بمثابة العدو الرئيس لدمج المؤسسات الصناعية، فيما كان المصرفي أعظم مهندسيه. في أغسطس/آب من عام (1907م)، استعمل الرئيس تعبير (المنبر السامي) كناية عن البيت الأبيض لتوبيخ المجرمين ذوي الثروات الطائلة، ومن ناحية مورغان فإن رجل المال الجمهوري القوي كان يكره ما عده حرب الرئيس الطبقية، وقال مورغان ذات مرة: «حتى إنني سأستعمل البطاقة الديموقراطية في التصويت؛ لإخراج هذا الرئيس من البيت الأبيض». وأضاف: «إذا ما شق طريقه، فإن كلاً منا سيمارس الأعمال من خلال جيوب زجاجية».

استجابة لطلب من روزفلت، أجرت الحكومة تحقيقاً حول الممارسات التجارية لمؤسسة ستاندرد أويل الضخمة التي كان يمتلكها جون دي. روكفلر، وغرمت المحكمة ستاندرد أويل مبلغ (29) مليون دولار بعد أن وجدت أن الشركة قد حصلت على نحو يخالف القانون على حسومات من شركات السكك الحديدية، وأدى هذا الحكم، مقترناً بتوقعات أن تقوم لجنة مشتركة من الولايات بتبني مزيد من التنظيمات في هذا الشأن، إلى هبوط كبير في أسهم السكك الحديدية التي كانت تقود السوق، إضافة إلى أن تتابع الدلائل على حدوث أزمة ائتمانية مارس مزيداً من الضغوط على السوق، وفيما أخذت فورة الاقتصاد بالتراجع، فإنه حتى كبرى الشركات

بدأت تشعر بنقص النقود في أسواق رأس المال، ولاحظت صحيفة دنز ريفيو أن (8,090) شركة بديون إجمالية مقدارها (116) مليون دولار قد أفلست في الأشهر التسعة الأولى من عام (1907م)، وأن شهر سبتمبر/أيلول شهد أعلى مستويات الإفلاس منذ أقرب كساد في عام (1903م).

غير أن كل حريق يحتاج إلى شرارة لإشعاله، وكان المضارب في وول ستريت إف. أغسطس/آب هاينز هو الذي قدح إحدى الشرارات، كان هاينز يعمل رئيساً لمصرف ميركانتايل ناشيونال وله حصص في عدد من الشركات الأخرى، وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول حاول أن يحتكر أسهم شركة النحاس المتحدة مستخدماً أموالاً من ميركانتايل، وفي يوم الإثنين، (14) أكتوبر/تشرين الأول، قفز سعر سهم شركة النحاس من (39,875) دولاراً إلى (60) دولاراً في نوبة تعامل محمومة امتدت (15) دقيقة، غير أنه عندما فشلت محاولة هاينز للسيطرة على الشركة في يوم الثلاثاء (15) أكتوبر/تشرين الأول، انهارت قيمة سهم الشركة بمقدار (35) نقطة من ارتفاع (60)، وفي اليوم اللاحق شهد السهم مزيداً من الانخفاض إلى مستوى (10)، وقد ساعد الانخفاض الكبير في سعر شركة النحاس المتحدة على خفض أسعار الأسهم إلى أقل مستوى في أربع سنوات، غير أن فشل محاولة الاستحواذ على شركة النحاس أوجد مشكلة مباشرة أخرى؛ لقد اضطر ميركانتايل ناشيونال بنك أن يغلق أبوابه، علاوة على أن شركتي الوساطة اللتين كانتا تديران حسابات هاينز وحرصتا على محاولة الاستحواذ الفاشلة، وهما جروس أند كليبيرج و أوتوسي. هاينز أند كومباني، أغلقتا أبوابهما أيضاً.

وتمخض هبوط أسعار الأسهم عن مشكلات لمؤسسات مالية أخرى، بخاصة الاتحادات الاحتكارية، وفي الوقت الذي كانت فيه المصارف التجارية تحتفظ بنسبة (25) بالمئة من التزامات الودائع على هيئة أموال احتياطية، فإن الاتحادات الاحتكارية لم تكن تلتزم بهذه المعايير، وفضلاً عن ذلك، وفي محاولة لجذب الودائع، كانت الاتحادات الاحتكارية تدفع أسعار فائدة عالية على نحو يعرضها للخطر، وبما أنها أقرضت النقود اعتماداً على قيمة الأوراق المالية المودعة لديها، فإن الهبوط الكبير في أسعار الأسهم كان يعني أن قيمة ضمانات القروض كانت تتراجع شيئاً فشيئاً، وحينما أدرك المودعون أن الشركات الاحتكارية أصبحت

في حالة يرثى لها من النقص في السيولة، استبد القلق بهم حيال سلامة أموالهم، وبالرغم من أن مورغان كان قلقاً بشأن الشائعات التي تدور حول الشركات الاحتكارية، إلا أنه بقي في ريتشموند؛ لقد عدّ أن أي عودة سريعة إلى نيويورك قد تثير ذعراً أكبر. يقول أحد مساعديه، وهو جورج بيركنز، مستذكراً: «لقد شعرنا أنه سيكون من الخطأ بالنسبة إليه أن يظهر القلق حيال الوضع، وأنه لذلك يتعين عليه أن يعود إلى البيت في الوقت الذي حدده في الأصل».

مورغان يقوم بعمل يوم السبت،

19 أكتوبر / تشرين الأول

نشأ الارتباك في نيويورك من حقيقة أنه لم توفّر هناك أي جهة -سواء أكانت من قطاع الأعمال أم من الحكومة- وسائل لحماية الأسواق المالية، وحتى منذ أن أغلق أندرو جاكسون مصرف الولايات المتحدة في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، كانت البلاد بحاجة إلى مصرف مركزي ينظم العرض النقدي ويراقب شؤون المصارف، وكانت هناك دعوات إلى دور فيدرالي أكبر صدرت في أثناء الأزمات المصرفية التي كانت تحدث بين الفينة والأخرى، بخاصة في سنة (1873م) والتسعينيات من القرن التاسع عشر، ولكن في كل مرة كانت الأصوات تخبو بعد تعالي المصارف والمؤسسات المالية الأخرى، وفيما كانت كل ولاية تضع مجموعة من القوانين للإشراف على القطاع المصرفي، لم تكن هناك أي هيئة -سواء أكانت من طرف الحكومة الفيدرالية أم الولايات أم السلطات المحلية- لديها السلطات للإنقاذ إذا ما تعرضت مؤسسات عدة للانهيار في وقت واحد، إضافة إلى أنه لم يكن لدى أي مسؤول حكومي السلطة المعنوية أو التأثير المالي للحصول على الدعم من قادة الصناعة المالية.

بحلول نهاية الأسبوع، تدهور الوضع إلى حد وجد مورغان نفسه معه مضطراً للتصرف، وكانت الكارثة التي يواجهها ذات شقين، وكما وصفت وول ستريت جورنال الوضع يوم الإثنين، (21 أكتوبر/ تشرين الأول، عندما هبطت أسعار الأسهم إلى أدنى مستوى لها منذ سنة (1903م): «يمكن القول إنه بالإضافة إلى مزيد من النقود، نحن نحتاج إلى مزيد من الثقة».

ولذلك فقد غير مورغان رأيه؛ لقد أبلغ الأسقف لورنس: «إنهم يتخبطون في نيويورك؛ لا يعرفون ماذا يفعلون، وأنا لا أعرف ماذا أفعل، ولكنني عائد إلى هناك». لقد عمل لوقت طويل بوصفه حكمًا بين مؤسسات الأعمال، إذ أبرم تسويات لخلافات مريرة عن طريق جمع مديري شركات السكك الحديدية المتنافسة على متن يخته؛ كورسير الذي كان يبلغ طوله (165) قدمًا، حيث كان يحتجزهم إلى أن يتوصلوا إلى اتفاق، لقد كان في الأساس باحثًا عن النظام من دون كلل؛ لقد كان مصرفيًا لا مضاربًا، ولذلك فقد أسرع مورغان عائدًا إلى مانهاتن ليلعب دورًا رئيسًا في مسرحية تمخض عنها مجموعة من الأفعال.

وما إن وصل إلى فيرجينيا، حتى استدعى من فوره كلاً من جيمز ستيلمان من ناشيونال سيتي بنك وجورج إف، بيكر من فيرست ناشيونال بنك إلى غرفة في مكتبته، وكانت مكسوة بالدباج الأحمر المستورد من شيجي بالاس في روما، انضم لاحقًا إلى الثلاثي شريك مورغان، جورج باركنز، وخبيرين ماليين يافعين، هما بنيامين سترونغ وتوماس لامونت من بانكرز ترست، وبالإضافة إلى ذلك، فإن جون دي. روكفلر وإدوارد هاريمان، وهو مدير في إحدى شركات السكك الحديدية، والخبير المالي جاكوب شيف، قد وضعوا أنفسهم تحت تصرف مورغان من فورهم، ولم يكن مورغان نجم هذه المسرحية التي أنتجت على عجل فحسب؛ لقد كان مخرجها أيضًا، وكما قال وزير الخزانة جورج بي. كورتيليو لاحقًا: «إجماع الآراء، كان يُعدُّ -كما أعتقد- القائد الروحي بين رجال الأعمال؛ حيث كان يلهم شملهم لتخطي الظروف الطارئة... وكان يجري التطلع إليه على وجه العموم التماسًا من أجل توجيهه والقيادة».

وبعد كل هذا، فإن مورغان لعب أدوارًا مماثلة مرتين على الأقل قبل ذلك، حيث تدخل عندما أخفقت الحكومة في العمل عندما كانت في ضائقة مالية، وفي عام (1877م) رفع الكونغرس جلساته من دون اعتماد الأموال لدفع رواتب الجنود، وقد عرض مورغان أن يعالج قضية جدول الرواتب البالغة (550,000) دولار في الشهر، وذلك بوضع نظام للدفع، فضلًا عن أنه أنقذ الحكومة مرة أخرى في عام (1895م)، عندما انخفضت احتياطات الولايات المتحدة من الذهب انخفاضًا خطيرًا، وفي ذلك الوقت سافر مورغان إلى واشنطن في عربة سكة حديد خاصة، وأعلن: «لقد جئت لمقابلة الرئيس، وسأبقى هنا حتى أراه»، واجتمع المصرفي مع الرئيس

جروفر كليفلاند في اليوم اللاحق، وبعدها بوقت قصير أعد مورغان ترتيبات للحصول على ما قيمته (50) مليون دولار من الذهب من أوروبا من خلال بيع سندات خاصة، الأمر الذي أنقذ الخزينة من الإفلاس، في خريف عام (1907م) كان من الواضح أنه يتعين على مورغان أن يتدخل مرة أخرى، ما سلط الأضواء على عجز الحكومة الفيدرالية؛ حيث بلغت الأزمة المالية ذروتها مع ذهاب الكونغرس في إجازة، وقيام الرئيس روزفلت برحلة لاصطياد الدببة والغزلان في براري لويزيانا، وفي هذه الأثناء كانت (الدببة) تسرح وتمرح بحرية وأمان في وول ستريت.

الاثنين، 21 أكتوبر / تشرين الأول،

التهافت على الشركات الاحتكارية يتحول إلى فوضى

خلافًا للأزميتين اللتين حلهما مورغان سابقًا، فإن الوضع الذي كان سائدًا استعصى على حل سهل؛ لقد كان رجل المال البارز شارل تي. بارني الذي كان يدير نيكر بوكر ترست كومباني، متورطًا مع هاينز وميركانتايل ناشيونال بنك المفلس، وكان القلق يساور المودعين في أن تلقى نيكر بوكر مصير الإفلاس نفسه الذي واجهه ميركانتايل، الأمر الذي حدا بالمودعين الهائجين المسلحين بالحقائب الفارغة للتجمع في مكاتب نيكر بوكر الرئيسة الفخمة الكائنة في فيث أفنيو وشارع (34) صباح يوم الإثنين في محاولة لاسترجاع بعض ودائعهم البالغة (60) مليون دولار، وكتبت نيويورك تايمز حول ذلك تقول: «من الواضح أن الجزء الأكبر من الجمهور كان من الرجال أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والكتبة وممثلي الشركات في المنطقة».

وفيما كان المودعون ينتظرون، كان مورغان الذي كانت شركته قد أودعت أيضًا نقودًا في نيكر بوكر، يفكر في إذا ما كان ممكنًا إنصاف هؤلاء المودعين، وفي الأيام الأخيرة من مسيرته كان هذا المصير في القوي يطلق عليه -على سبيل الدعابة- لقب (كوكب المشتري)، غير أنه الآن يمارس واقعياً سلطة الحكم بالحياة أو الموت على الشركات الاحتكارية المتعثرة مثل نيكر بوكر، وفي جلسة صاحبة سمع مورغان نداءات استغاثة من مسؤولين في نيكر بوكر، وبالرغم من أن بارني كان يعرف مورغان شخصياً، وكان مورغان في حقيقة الأمر مسهماً في نيكر بوكر، فإن لجنة الإنقاذ الخاصة قررت أن نيكر بوكر قد تعدت مرحلة الإنقاذ، وفي هذا يقول مورغان:

«لا أستطيع الاستمرار في أن أكون ضحية لكل شخص». ويضيف: «لقد قررت التوقف في مكان ما». ولذلك، عند الساعة (12:30) من بعد ظهر يوم الثلاثاء، وبعد صرف (8) ملايين دولار للمودعين، أغلقت نيكربوكر أبوابها.

الأربعاء، (23) أكتوبر / تشرين الأول، مورغان يوقف النزيف

فيما كان مورغان يغادر المكتب بعد ظهر ذلك اليوم، حاول تقديم بعض التطمينات إلى الناس الهائجين؛ قال لهم: «نحن نبذل قصارى جهدنا، وبأسرع ما نستطيع، ولكن لم يتبلور أي شيء حتى الآن». وبالرغم من ذلك، ويوم الأربعاء، (23) أكتوبر / تشرين الأول، تعرضت ترست كومباني أوف أمريكا التي كانت تمتلك كمية كبيرة من أسهم نيكربوكر، إلى تهافت مماثل؛ وما إن تجاوزت الساعة التاسعة صباحاً، حتى كان جمهور من المودعين يضم أكثر من ألف شخص يتململ خارج مكاتب المصرف في منطقة وول ستريت، وكانت الممرات الجانبية والشوارع في المنطقة المالية تزدهم بالناس، وفي وقت باكر من ذلك الصباح، حاول رئيس الشركة الاحتكارية؛ أوكلية ثورن، تهدئة الجمهور قائلاً: «لدينا كثير من النقد في متناول أيدينا ونحن نواجه الوضع بهدوء». غير أن الجمهور لم يشعر بالاطمئنان، بخاصة عندما بدأ الأفراد من ذوي الوزن الثقيل يصابون بالذعر، وأظهر توماس ماكافوي؛ رئيس منظمة تاماني هول، تراجعاً علنياً عن مواقف سابقة؛ لقد أودع قبل أيام عدة آلاف من الدولارات في ترست كومباني، وفي الساعة الحادية عشرة صباحاً، طمأن أصدقاءه بأن لديه «ثقة تامة بهذه المؤسسة». ولكن كما أوردت صحيفة نيويورك تايمز: «غير ماكافوي رأيه في وقت لاحق، وانضم إلى الركب».

وعند الظهيرة، شق أوكلية ثورن طريقه بين الجماهير باتجاه مكتب موورغان في (23) وول ستريت؛ ليطلب دعماً نقدياً مقداره (2,5) مليون دولار حتى يظل قادراً على التصرف، وكان مورغان في ورطة؛ فقد كان يكره الاحتكارات لاعتقاده أنها غير مستقرة بطبيعتها، وعندما يجري الحديث عن دعم أي شركة احتكارية كان يقول: «لماذا أورط نفسي في هذا؟ شؤوني

جميعها سليمة». ولكن مقتته للتفكير بطريقة القطاع العام جعله صاحب اليد الطولى في نهاية المطاف؛ لقد أدرك بأن استمرار الإخفاقات كما حصل مع نيكربوكر لن يؤدي فقط إلى اختفاء كبار المودعين وصغارهم، بل سيشتعل موجة أخرى من التهافت على المصارف، ويسلب الثقة والأموال من القلة التي لا تزال تتمتع بالثقة في وقف على أرض صلبة.

أصدر مورغان أوامره إلى ثورن بجمع ضمانات، وكما يتذكر سترونغ: « كان السيد مورغان يضع أمامه رزمة من الورق، ويسجل أرقامًا كلما تقدمنا، وعندما أصبح مقتنعًا بأن الضمانات التي جمعت كانت كافية للتقدم إلى الأمام، طلب من السيد ستلمان أن يجري مكالمة هاتفية مع ناشيونال سيتي بنك، يطلب فيها إرسال النقود بالقدر الذي اتفق عليه». وبعد مراجعة الوضع، وجد أخيرًا أن ترست كومباني أوف أمريكا تستحق الإنقاذ، وأعلن مورغان (هذا -إذن- المكان الذي يجب أن تتوقف فيه المشكلة). وبحلول الساعة الثالثة بعد الظهر، كان مورغان قد أرسل مقدارًا من النقد كافيًا حتى تظل الشركة الاحتكارية فاتحة أبوابها، وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وصل حامل قادمًا من مكتب مورغان حاملًا صندوقًا كبيرًا، كان يتبعه رجال يحملون حقائب تحتوي على نقود وأوراق مالية، واستمر جهد الإنقاذ إلى الليل، فيما كان المودعون القلقون يحتشدون في صفوف، واستجابة لتوجيهات مورغان وافقت مجموعة من المصارف على إنشاء صندوق برأسمال (10) ملايين دولار لدعم الشركة الاحتكارية المتعثرة، واستمرت شركة ترست كومباني أوف أمريكا قادرة على دفع التزاماتها، لكنها عانت استنزافًا في سيولتها؛ إذ اضطرت لدفع ما مجموعه (47,5) مليون دولار من الودائع.

نجح هذا الأسلوب المرتجل في إيقاف النزيف لكنه لم يقدم حلًا طويل الأمد للأخطار التي كانت تواجهها الشركات الاحتكارية، وما زاد الطين بلة، أن رؤساء الشركات الاحتكارية أثبتوا أنهم غير راغبين في مساعدة بعضهم؛ ولذلك فقد استنتج مورغان وشركاؤه بسرعة أن من الضروري إنشاء صندوق إنقاذ للتعامل مع الأزمة الراهنة.

وبينما أفاقت واشنطن أخيرًا لتدرك خطورة هذه المشكلات، وصل وزير الخزانة جورج كورتيليو إلى نيويورك ليلة الثلاثاء استجابة لطلب من مورغان، وفي الساعة (12:30) ليلاً، قام مورغان بزيارة مجاملة له أثبتت فاعليتها، وفي اليوم اللاحق عرض كورتيليو مساعدة

حكومته - لكن بدرجة محدودة، وقال كورتيليو: «تستطيع الحكومة أن تقدم الإغاثة فقط من خلال المصارف الوطنية والمؤسسات المالية الخاصة عندما تكون متحدة». وفي يوم الأربعاء وافق كورتيليو على ايداع مبلغ (25) مليون دولار من الأموال الحكومية في مصارف منتقاة في مدينة نيويورك، وتستطيع أن توظف رأس المال هذا في دعم المصارف والشركات الاحتكارية المتعثرة.

الخميس، (24) أكتوبر/ تشرين الأول، قصور ائتماني يهدد بورصة نيويورك

بالرغم من الضخ الكبير للأموال العامة، كان هناك تهافت جديد على المصارف يوم الخميس؛ إذ اضطر هاميلتون مصرف أوف نيويورك ومصرفان آخران في بروكلين لإغلاق أبوابها مؤقتًا، وبالرغم من أن هذه المصارف كانت قادرة على الدفع، كان الناس يعتقدون أن ودائعهم ستكون تحت مرتباتهم أكثر أمنًا من الأقبية، ولم يكن في حوزة المصارف والشركات الاحتكارية من النقود ما يكفي لدعم الودائع جميعها؛ ولذلك بدأت بالمطالبة بتسديد القروض الحالية والامتناع عن إعطاء قروض جديدة، ما أدى إلى تفاقم الأزمة.

أما المؤسسة التي كانت تقترب من أن تكون الضحية اللاحقة للقصور الائتماني فكانت بورصة نيويورك، وكان الوسطاء والتجار في البورصة بحاجة إلى اقتراض النقود على أسس يومية لتسيير أعمالهم التجارية، وكان سعر الفائدة على القروض التي يجب أن تسدد بمجرد الطلب - وهو سعر الفائدة الذي تقوم المؤسسات والأفراد على أساسه باقتراض النقود بعضهم من بعض، وهي قروض يجب أن تسدد من دون إنذار- ويبلغ (6) بالمئة في الظروف العادية، وحتى لو أن المقترضين اليائسين عرضوا الاقتراض بسعر (100) بالمئة، لما وجدوا أحدًا يرغب في الإقراض.

قبيل الظهر، اجتاز رئيس بورصة نيويورك رانسوم إتش. توماس الشارع إلى (23) وول ستريت، وأبلغ مورغان بأنه لا توجد لديه النقود التي تمكنه من إبقاء البورصة مفتوحة حتى

موعد الإغلاق الاعتيادي وهو الساعة الثالثة بعد الظهر، فأدرك مورغان التأثير الذي سيتركه هذا في الشعب، وأعلن: «يجب ألا تغلق قبل ذلك الوقت بدقة واحدة هذا اليوم!» استدعى رجل المال بسرعة رؤساء المصارف الرئيسية في المدينة، وأبلغهم بأنه يتعين عليهم جمع مبلغ (25) مليون دولار خلال عشر دقائق، وبعد دقيقتين بقليل، حينما أعلن أنه جمع ما يقل قليلاً عن مبلغ (25) مليون دولار، ارتفعت الهتافات من أرضية البورصة، وحول ذلك كتبت وول ستريت جورنال في افتتاحيتها تقول: «إن العمل الذي قام به جيه. بي. مورغان بطرح مبلغ (25) مليون دولار في البورصة بسعر فائدة (10) بالمائة كان تطوراً في ذلك اليوم يشير إلى أن أقوى المصالح المالية في البورصة كانت تراقب الوضع عن كثب، وأنها تقف مستعدة لتقديم أي مساعدة ضرورية للمؤسسات المصرفية الشرعية».

25-27 أكتوبر / تشرين الأول:

جهد في نهاية الأسبوع لتعزيز الثقة الشعبية

بقي مورغان طيلة الأسبوع يتحرك مكوكياً بين مكتبه في وول ستريت ومكتبته، واضعاً نفسه على أهبة الاستعداد (24) ساعة في اليوم، ويقول في هذا الشأن المصرفي هيربرت ساترلي: «يبدو أنه لم يكن يرى الحشود في الشارع، إذ كان يركز تفكيره على الأشياء التي كان يقوم بها». ويضيف: «ببساطة، لقد أقحم نفسه في هذا المعترك، وكأنه الرجل الوحيد الذي يتحرك نزولاً من تلة ناسو ستريت مروراً من أمام الخزينة الفرعية، وكان يعكس تجسيدا للسلطة والهدف».

وبوصفه قائداً لجهد الإنقاذ، فإنه كان يجري مراقبة كل حركة من حركات مورغان وكتابة كل كلمة يتفوه بها، وبصورة عامة، فقد وجد مفهوم العلاقات العامة شيئاً غريباً تماماً. (الحبر الأعظم) كما وصفه أحد الكهنة بدقة، كان يحمل (200) باوند على هيكله السمين البالغ من الطول ست أقدام، ونظراً إلى أنه كان أصلع، وذا شارب كبير فظ، واشتهر بأنفه الضخم، فإن الرجل أصبح هدفاً سائغاً لرسامي الكاريكاتير، والتعليقات من أمثال: «أنا لست مديناً بشيء لهذا الشعب» لم تجعل منه شخصاً يحظى بتعاطف أكبر.

على أنه في ظل هذه الظروف، كان مورغان مجبراً على التأثير بصورة أكثر شعبية، وبعد ظهر يوم الثلاثاء (24) أكتوبر/تشرين الأول، حاول أن يطمئن الشعب، قائلاً: «إذا احتفظ الناس بنقودهم في المصارف، فإن كل شيء سيكون على ما يرام». وفي نهاية الأسبوع، طلب من رجال الدين أن ينقلوا هذه الرسالة إلى أبرشياتهم، وفي يوم السبت دعا جوزيف سيلفرمان حاخام كنيس إيمانويل في فيفت أفنيو إلى التفاؤل، وحث الناس على التخلي عن الطمع وعدم خزن أموالهم، ونظم الأسقف فارلي يوم الأحد قداساً خاصاً لرجال الأعمال في الكنيسة الكاثوليكية في سانت رافائيل، قائلاً: «لدي ثقة في قدرة المصارف على التسديد». ولكن في ليلة الأحد، انتظر (118) شخصاً تقريباً يحملون مظلات تحت المطر خارج مقر لنكولن ترست كومباني في فيفت أفنيو قرب الشارع (25)، متلهفين لسحب نقودهم.

28-29 أكتوبر/تشرين الأول:

مورغان يتفادى إفلاساً في مدينة نيويورك

يوم الإثنين، (28) أكتوبر/تشرين الأول، نشبت أزمة جديدة؛ إذ وجدت مدينة نيويورك نفسها بحاجة إلى (30) مليون دولار لدفع رواتب المعلمين والموظفين الآخرين والوفاء بالتزامات عامة، وكانت المدينة تصدر بانتظام سندات إيرادات لدفع فواتيرها، ولكن بالنظر إلى الظروف السائدة في السوق المالية والنقص العام في النقود، لم تستطع المدينة الاقتراض، وبدلاً من التوجه إلى السلطات في الولاية أو الحكومة الفيدرالية، اختارت التوجه إلى سلطة الأمر الواقع: إلى مورغان، فقام عمدة المدينة جورج بي. ماكليان ومسؤولون آخرون في المدينة بزيارة المكتبة، وأبلغوه أن المدينة تواجه احتمال عدم الوفاء بالتزاماتها.

وإذا كانت أكبر مدينة في البلاد تواجه الإفلاس، فإن ذلك من شأنه أن يبعث برسالة غاية في السلبية إلى الأسواق وإلى الأمة، واستجاب مورغان من فوره، فقام يوم (29) أكتوبر/تشرين الأول بتنظيم جمع مصرفي لشراء ما قيمته (30) مليون دولار من سندات الإيرادات التي تصدرها المدينة وتحمل فائدة بنسبة (6) بالمئة، مع وجود خيار بشراء (20) مليون دولار إضافية، وأوعز مورغان للمصارف لتحويل سنداتها إلى أحد بيوتات المقاصة

التي بدورها أصدرت ما قيمته (30) مليون دولار من الشهادات المدعومة بهذه السندات، وأضيفت هذه الشهادات مباشرة إلى الحسابات التي تحتفظ بها المدينة في ناشيونال سيتي بنك وفيرست ناشيونال بنك؛ لقد مكنت هذه الأموال مدينة نيويورك من تلبية احتياجاتها المالية الأشد إلحاحًا.

1-4 نوفمبر / تشرين الثاني؛

مورغان ينشئ صندوقًا لإنقاذ الشركات الاحتكارية

بحلول يومي الأربعاء والخميس، بدأ أن الذعر قد تراجع، إلا أن نهاية الأسبوع الثاني حملت لمورغان في طياتها مشكلة أخرى، غير أنها أيضًا أتاحت إحدى الفرص، وبالرغم من الدعم الذي قدم إلى ترست كومباني أوف أمريكا وبعض الشركات الاحتكارية الأخرى الأصغر حجمًا، إلا أن عددًا من المؤسسات سيئة السمعة كالتزامل لا تزال تترنح على حافة الهاوية، وقرر مورغان وزملاؤه بأن تنشئ الشركات الاحتكارية القادرة على الوفاء بالتزاماتها صندوقًا لمساعدة الشركات الاحتكارية المتعثرة، وفي نهاية الأسبوع، اجتمع رؤساء الشركات الاحتكارية في الغرفة الغربية للمكتبة، بينما كان المصرفيون ومستشارو مورغان الآخرون يجتمعون في الغرفة الشرقية الفارهة، وكتب شريك مورغان؛ توماس لامونت، يقول بهذا الشأن: «من الصعب تخيل وجود مكان ينطوي على عدم لياقة أكبر لاجتماع المصرفيين القلقين». وفي أوج المشهد النهائي، أجبر مورغان رؤساء الشركات الاحتكارية على الإسهام في قرض مقداره (25) مليون دولار لصالح هذه الشركات، وفي الساعة (4:45) مساءً يوم الإثنين، (4) نوفمبر/تشرين الثاني، رضخ المصرفيون المنهكون، ووقعوا على السطر المنقط: «هذا هو المكان يا كنج، وهذا هو القلم» قال مورغان موجهاً خطابه إلى إدوارد كنج؛ الرئيس الاسمي لرؤساء الشركات الاحتكارية.

وفي تلك الساعات التي كانت تتسم بالتشنج، انخرط مورغان أيضًا في مناورات قد تحمل منافع مباشرة إلى شركة ساعد هو على السيطرة عليها، وعندما قام بترتيبات لإنقاذ مور أند شلي، وهي شركة وساطة متعثرة، رتب أيضًا لأن تشتري شركة الصلب الأمريكية إحدى موجودات مور أند أشلي الرئيسية؛ وهي مقدار كبير من أسهم شركة تينيسي للفحم والحديد.

الأربعاء، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني:

الأزمة تنحسر

في يوم الأربعاء سجلت السوق أول أرباحها، الأمر الذي يعني انتهاء الذعر فعلياً، وفي اليوم نفسه وافقت الحكومة الفيدرالية على إصدار دين جديد بموجب سندات تحمل سعر فائدة منخفضاً، وأن تودع المبالغ المتحصلة في المصارف، وبدأ النشاط يدب في أوساط الشركات الاحتكارية بصورة أسرع، علاوة على أن الذهب الذي طلب من أوروبا في ذروة الأزمة بدأ في الوصول؛ لقد وصل ما مقداره سبعة ملايين دولار من الذهب إلى الموانئ فعلاً، إضافة إلى أن السفينة لوسيتانيا قد وصلت للتو وعلى متنها ما مقداره عشرة ملايين دولار أخرى.

لقد انتهت الدراما، وأخذت عبارات الإطراء تتوالى، وحملت إحدى الصحف عنواناً يقول: «مورغان يلمع وضع الشركات الاحتكارية». وعلقت وول ستريت جورنال بإنصاف بالقول: «لم يكن هناك شيء في تاريخ وول ستريت أكثر أهمية وإثارة أكثر من المؤتمر الذي استغرق يوماً وليلة في مكتبة مورغان بحضور أبرز رجال المال في وول ستريت... لقد كان جلياً أنه رجل الساعة والقائد الذي لا ينازع، نظراً إلى أنه حال بين قطاع الأعمال في البلاد وبين الكارثة».

فرصة وسط الأزمة

طوال زمن استحكام الذعر المالي، رفض مورغان أن يتلقى عمولة على قرض مدينة نيويورك، إضافة إلى أنه لم يتتفع من الأزمة بوجه عام، ولكن لأنه كان مورغان، فإنه لم يضيع أي فرصة سانحة صادفها بطريقه في أثناء نهاية الأسبوع الثاني؛ لقد كانت مور أند شلي، وهي مؤسسة وساطة، بالفعل غير قادرة على السداد، ومن بين أفضل موجوداتها كان هناك (157,000) سهم كانت تمثل حصة مهيمنة في شركة تينيسي للفحم والحديد والسكك الحديدية (تي.سي.آي.)، وهي الشركة التي كانت

تشكل أحد المنافسين القليلين الباقين لشركة الصلب الأمريكية العملاقة التي كان يمتلكها مورغان.

ولو باعت مور أند شلي كميات كبيرة من الأسهم في السوق للحصول على السيولة، فإن مثل هذه الخطوة كان من شأنها إشعال أزمة مصرفية جديدة؛ ولذلك فإن مورغان تبني خطة مكنت شركة الصلب الأمريكية من الحصول على هذه الأسهم بحسومات كبيرة مقابل سندات ذات التصنيف العالي والمدعومة بالذهب.

ولأن مثل هذه الصفقة تشكل بكل بساطة خرقاً للقوانين المناهضة للاحتكار، أرسل مورغان اثنين من مساعديه بسرعة للحصول على موافقة الرئيس روزفلت عليها، وفي ليلة الأحد (3 نوفمبر/ تشرين الثاني، ذهب رجل الصناعة هنري فريك وألبرت إتش. غاري من شركة الصلب إلى واشنطن، ولتفادي صدمة مالية جديدة محتملة، وافق الرئيس على الصفقة، وتعهد البيت الأبيض في يوم الإثنين بالألا يتخذ أي إجراء ضد عملية الاستحواذ هذه، وقال كاسر الاحتكارات العظيم: «لقد كان هذا العمل بالتأكيد للصالح العام». وأجرى المحلل المالي جون مودي في وقت لاحق عملية حسابية وجد من خلالها أن القيمة الإجمالية لأسهم شركة تي.سي.آي. التي حصل عليها مورغان مقابل (50) مليون دولار، كانت نحو مليار دولار، غير أن هذه النتيجة المواتية لم تغير رأي مورغان العام في رزفلست، وعندما ذهب الرئيس في رحلة فنص أسطورية إلى إفريقيا في عام (1909م)، قال المصري: «أرجو أن يقوم أول أسد يقابله بواجبه».

حقبة تنطوي بتقاعد مورغان

تقاعد مورغان بعد مدة الذعر، لكن المثل الذي خلفه شكل دافعاً لعمل أوسع نطاقاً؛ لقد أدرك السياسيون والمصرفيون على حد سواء أن الحكومة بحاجة إلى أن تؤثر بصورة أقوى في الحفاظ على النظام المالي متماسكاً، وفي ذلك يقول السيناتور نيلسون ديليو. ألدريخ: «يجب أن يفعل شيء، ربما لن يكون في وسعنا على الدوام أن نجد بيربونت مورغان بيننا لمعالجة أزمة مصرفية».

كانت النتيجة أن الكونغرس تبنى قانون ألدريخ- فريلاندر للنقد في شهر مايو/ أيار عام (1908م)، وكان الإجراء يستهدف التحوط لأي نقص في النقود مستقبلاً، وذلك بتمكين المصارف من إصدار أوراق نقدية مضمونة بسندات غير فيدرالية، وذلك بتوجيه من وزير الخزانة، زد على ذلك أن هذا التشريع أوجد لجنة نقدية وطنية يرأسها ألدريخ، وأوكل إليها مهام تقديم توصيات إلى الكونغرس بشأن السياسة النقدية الفيدرالية، وتوجت هذه العملية في نهاية المطاف بإقرار قانون الاحتياطي الفيدرالي في عام (1913م) الذي أنشأ نظام الاحتياطي الفيدرالي المؤلف من (12) وحدة بقيادة مجلس الاحتياطي الفيدرالي، وعن طريق مراقبة العرض النقدي في البلاد وضمان توافر الأموال للمصارف، فإن الاحتياطي الفيدرالي بات آنذاك يوفر الضمانات التي كان مورغان لوحد يستطيع أن يوفرها عام (1907م).

وبالرغم من أن مديري شركة جيه. بي. مورغان أند كومباني كان لهم تأثير كبير في العملية التشريعية، إلا أن مورغان لم تكتب له الحياة حتى يشهد إقرار قانون الاحتياطي الفيدرالي، لقد مرض مورغان في منتصف عام (1913م) عندما كان في مصر، وسافر إلى روما ونزل في فندق جراند، حيث توفي في (31) مارس/ آذار عن عمر ناهز (75) عاماً. وقد ترك مورغان ممتلكات قدرت بمبلغ (68,3) مليون دولار، (44) بالمئة منها كانت تمثل حصته في هاوس أوف مورغان، أما البقية فكانت تتألف من حصص في عدد كبير من مؤسسات الأعمال، بما في ذلك ناشيونال بنك أوف كوميرس وشركات عدة للسكك الحديدية ومؤسسات صناعية كبرى؛ مثل إنترناشيونال مارين كومباني التي صنعت سفينة تايانيك، وتسلم ولده جون بيربونت

الابن شركة العائلة، وبقي رئيسًا لشركة جيه. بي. مورغان أند كومباني حتى وفاته في عام (1943م)، غير أنه لم يكن يمتلك مقومات القيادة التي كان يمتلكها والده، وكما كتبت صحيفة وول ستريت جورنال في (1 أبريل/نيسان من عام 1913م) تقول: «لن يكون هناك خليفة لمورغان».

————— *forbes* —————